

إثر صدور الأوامر الملكية الكريمة بترقية وتعيين عدد من القضاة وزير العدل يصدر القرارات التنفيذية اللازمة لترقية ١٦٠ قاضياً وتعيين ٢٥ في مختلف الدرجات

أصدر وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى القرارات التنفيذية اللازمة بتعيين وترقية عدد من قضاة الوزارة؛ إنفاذاً للأمر الملكي رقم أ/٢٠١ وتاريخ ١٢/٣٠/١٤٣٠هـ ورقم أ/١٧٤ بتاريخ ١١/٢٢/١٤٣٠هـ ورقم أ/١٧٤ بتاريخ ١١/٢٢/١٤٣٠هـ ورقم أ/١٨٦ بتاريخ ١٢/٣/١٤٣٠هـ القاضي بتعيين ٢٥ قاضياً وترقية ٩٨ في مختلف الدرجات القضائية، وفيما يلي نصوص الأوامر الملكية الكريمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم أ/٢٠١
التاريخ ١٢/٣٠/١٤٣٠هـ

بعون الله تعالى
نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على نظام القضاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ.

وبناءً على قرار مجلس القضاء الأعلى رقم (٢٠٣/٦٧) بتاريخ ١٢/١٠/١٤٢٩هـ، وقرارات المجلس الأعلى للقضاء من رقم (١٦٨/٢/٣٠) إلى رقم (١٩٦/٢/٣٠)، ومن رقم (١٩٨/٣٠/٢) إلى رقم (٢٠٠/٢/٣٠)، ومن رقم (٢٠٢/٢/٣٠) إلى رقم (٢١٢/٢/٣٠)، ومن رقم (٢١٤/٢/٣٠) إلى رقم (٢١٦/٢/٣٠)، ومن رقم (٢١٨/٢/٣٠) إلى رقم (٢٢٢/٢/٣٠)، ومن رقم (٢٢٤/٢/٣٠) إلى رقم (٢٢٨/٢/٣٠)، ومن رقم (٢٣٠/٢/٣٠) إلى رقم (٢٣٥/٢/٣٠) المؤرخة في ٢٤/٦/١٤٣٠هـ، ورقم (٣٠/٥/٣٤٩) ورقم (٣٠/٥/٣٥٠)، ومن رقم (٣٠/٥/٣٥٤) إلى رقم (٣٠/٥/٣٥٩) المؤرخة في ٢/١١/١٤٣٠هـ.

أمرنا بما هو آت:

أولاً:

يُرقى المشايخ التالية أسماؤهم من درجة رئيس محكمة (أ) إلى درجة قاضي استئناف اعتباراً من تاريخ هذا الأمر:

- ١- سليمان بن إبراهيم الحديثي.
 - ٢- عبدالإله بن عبدالعزيز الفريان.
 - ٣- عبدالعزيز بن محمد بن مهيزع.
 - ٤- علي بن شيبان عامري.
 - ٥- خليفة بن إبراهيم التميمي.
 - ٦- معاود بن عايد العوفي.
 - ٧- حسن بن محمد مباركي.
 - ٨- محمد بن خميس الزهراني.
 - ٩- عبدالله بن راشد بن زنان.
 - ١٠- أحمد بن محمد الزهراني.
 - ١١- عمرو بن عوض السلمي.
 - ١٢- عبدالله بن محمد العسكري.
 - ١٣- فؤاد بن محمد الماجد.
 - ١٤- مديش بن علي القيسي.
 - ١٥- عبدالله بن عبدالعزيز الرويلي.
 - ١٦- محمد بن علي بن سنان.
 - ١٧- سليم الله بن سليم العوفي.
 - ١٨- محمد بن حامد الغامدي.
 - ١٩- عبدالرحمن بن فايز الحربي.
 - ٢٠- إبراهيم بن محمد الحميدان.
 - ٢١- أحمد بن سعد الزهراني.
 - ٢٢- عبدالله بن صالح بن محيسن.
 - ٢٣- حمد بن عقيل العقيل.
 - ٢٤- علي بن محمد القرني.
 - ٢٥- منصور بن حمود آل خيرات.
 - ٢٦- سليمان بن محمد الربيعي.
 - ٢٧- عبدالمحسن بن إبراهيم بن عبدالله آل الشيخ.
 - ٢٨- ببشي بن حسين الحسنني.
 - ٢٩- سويعد بن سلمي الحربي.
 - ٣٠- عبدالله بن عبدالكريم اللاحم.
- ٣١- مزهر بن محمد القرني.
 - ٣٢- حمد بن عبدالله العنزي.
 - ٣٣- حماد بن حمدان الصواط.
 - ٣٤- سعد بن سعود البديع.
 - ٣٥- سعود بن عبدالعزيز الحامد.
 - ٣٦- إبراهيم بن محمد العسكري.
 - ٣٧- عيسى بن راشد التميمي.
 - ٣٨- يوسف بن عبدالرحمن العفالق.
 - ٣٩- عمر بن عبدالعزيز النشوان.
 - ٤٠- عبدالعزيز بن إبراهيم الحصين.
 - ٤١- علي بن سمحان الأحمري.
 - ٤٢- عابد بن عبدالعزيز الأزوري.
 - ٤٣- محمد بن إبراهيم الدوسري.
 - ٤٤- حبيب بن عبدالله بن حبيب.
 - ٤٥- عبدالسلام بن شفق الرشيد.
 - ٤٦- سعد بن محمد المنيف.
 - ٤٧- محمد بن إبراهيم الشعلان.
 - ٤٨- عبداللطيف بن محمد الخطيب.
 - ٤٩- ناصر بن حمد الصبيح.
 - ٥٠- صالح بن عبدالله الزهراني.
 - ٥١- سعد بن محمد الهزاني.
 - ٥٢- محمد بن عبدالله الضفيان.
 - ٥٣- عبدالرحمن بن محمد الحجيلان.
 - ٥٤- مرشد بن عبدالعزيز آل عبدالله.
 - ٥٥- محمد بن عبدالله الصائغ.
 - ٥٦- عبدالله بن عبدالرحمن التويجري.
 - ٥٧- سليمان بن محمد المهنا.
 - ٥٨- راشد بن محمد الهزاع.
 - ٥٩- علي بن زين السميري.
 - ٦٠- علي بن سليمان السيف.
 - ٦١- سعد بن علي الشدي.
 - ٦٢- عبدالله بن شديد البشري.

ثانياً:

على وزير العدل تنفيذ أمرنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: أ/ ١٧٤

التاريخ: ٢٢/ ١١/ ١٤٣٠هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الإطلاع على المادة (٤٧) من نظام القضاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ١٩/ ٩/ ١٤٢٨هـ.

وبناءً على قرارات مجلس القضاء الأعلى رقم (٢٤/ ٦٧) بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٤٢٩هـ، ومن رقم (٢٦٩/ ٦٨) إلى رقم (٣٠٣/ ٦٨) المؤرخة في ٢٥/ ١٠/ ١٤٢٩هـ، وقرارات المجلس الأعلى للقضاء من رقم (٣٠٥/ ٤/ ٣٠) إلى رقم (٣١٦/ ٤/ ٣٠) المؤرخة في ٢٤/ ٨/ ١٤٣٠هـ.

- أمرنا بما هو آت:
- أولاً:** يرقى المشايخ التالية أسماؤهم من درجة وكيل محكمة (ب) إلى درجة وكيل محكمة (أ) اعتباراً من ١٠/ ٧/ ١٤٢٩هـ.
- ١- عبدالسلام بن أحمد اليحيى.
٢- خالد بن علي الغامدي.
٣- فهد بن عبدالله الفهد.
٤- عبدالحكيم بن عبدالله الدهيشي.
٥- يوسف بن سعد المقرن.
٦- فهد بن صالح العليان.
٧- إبراهيم بن يوسف المسلم.
٨- خالد بن ظافر الشهري.
٩- سليمان بن محمد الصييفي.
١٠- هاني بن عبدالله الجبير.
١١- سعود بن سليمان اليوسف.
١٢- النعمان بن عبدالرحمن المشعل.
١٣- سعد بن عبدالرحمن العويرضي.
١٤- عبدالله بن محمد العميريني.
١٥- يوسف بن صالح السليم.
١٦- محمد بن عثمان الزهراني.
١٧- تركي بن عبدالعزيز التركي.
- ١٨- خالد بن مطلق الدوسري.
١٩- عبدالملك بن فهد الشدي.
٢٠- عمر بن إبراهيم الغيث.
٢١- مشعل بن سعد العسكر.
٢٢- خالد بن جاسر الجاسر.
٢٣- عبدالله بن صالح الطويل.
٢٤- محمد بن عبدالرحمن البعيجان.
٢٥- عبدالله بن علي المحميد.
٢٦- عبدالله بن عبدالعزيز الصغير.
٢٧- عبدالله بن عبدالعزيز الملحم.
٢٨- إبراهيم بن محمد الزعبي.
٢٩- عبدالرحمن بن محمد آل سعد.
٣٠- خالد بن عبدالعزيز بن جريد.
٣١- فهد بن سعد إل ماجد.
٣٢- محمد بن صالح الشمري.
٣٣- أبو بكر بن عمر المتحمي.
٣٤- عبدالمحسن بن زيد آل مسعد.
٣٥- راشد بن مفرح الشهري.
- ثانياً:** يرقى الشيخ عيسى بن عبدالله الغيث من درجة قاضي (أ) إلى درجة وكيل محكمة (ب) اعتباراً من ٩/ ٣/ ١٤٢٩هـ.

- ثالثاً:** يعين المشايخ التالية أسماؤهم على رجة قاضي (ب) اعتباراً من التاريخ الموضوع أمام اسم كل منهم:
- ١- عيسى بن سليمان بن جابر الفيقي ١٨/٧/١٤٣٠هـ.
- ٢- سعد بن إبراهيم بن سعد الحميد ٢٠/٧/١٤٣٠هـ.
- ٣- عبدالعزيز بن سليمان بن صالح المحيسن ٢١/٧/١٤٣٠هـ.
- ٤- محمد بن عبدالله بن محمد الطريقي ٢١/٧/١٤٣٠هـ.
- ٥- عبدالرحمن بن رشيد بن حسن حسن ٢٢/٧/١٤٣٠هـ.
- ٦- عبدالله بن محمد بن عبدالله المقحم ٢٨/٧/١٤٣٠هـ.
- ٧- عمر بن عبدالعزيز بن إبراهيم الحصين ١٤/٨/١٤٣٠هـ.
- رابعاً:** يرقى المشايخ التالية أسماؤهم من درجة ملازم قضائي إلى درجة قاضي (ج) اعتباراً من التاريخ الموضوع أمام اسم كل منهم:
- ١- أحمد بن شبيب الشمري ١٢/٦/١٤٣٠هـ.
- ٢- بشير بن عاشق الشمري ١٢/٨/١٤٣٠هـ.
- ٣- مبارك بن يوسف الخاطر ١٧/٨/١٤٣٠هـ.
- خامساً:** يعين الشيخان التالي اسمهما على درجة ملازم قضائي:
- ١- عثمان بن صالح بن محمد العثمان.
- ٢- معاذ بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن مبرد.
- سادساً:** على وزير العدل تنفيذ أمرنا هذا.
- عبدالله بن عبدالعزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: أ/ ١٧٥

التاريخ: ٢٢/١١/١٤٣٠هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة (٤٧) من نظام القضاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ. وبناءً على قرارات مجلس القضاء الأعلى من رقم (٦٣/٣٧٨) إلى رقم (٦٢/٣٨٠)، ومن رقم (٦٣/٣٨٢) إلى رقم (٦٣/٣٩٦) المؤرخة في ١٥/١١/١٤٢٧هـ، ورقم (٦٧/١٥٣) بتاريخ ٢٨/٤/١٤٢٩هـ، وقرارات لمجلس الأعلى للقضاء رقم (٣٠/٢/١٥٧) بتاريخ ٢٤/٦/١٤٣٠هـ، ومن رقم (٣٠/٤/٢٤٣) إلى رقم (٣٠/٤/٢٤٥) إلى رقم (٣٠/٤/٢٤٥)، ومن رقم (٣٠/٤/٢٤٧) إلى رقم (٣٠/٤/٢٥٦) المؤرخة في ٢١/٧/١٤٣٠هـ.

- أمرنا بما هو آت:
- أولاً:** يرقى الشيخ محمد بن سعيد بن راشد بن عصفور من درجة قاضي استئناف إلى درجة رئيس محكمة استئناف اعتباراً من تاريخ هذا الأمر.
- ثانياً:** يرقى الشيخ فهد بن عبدالله السندي من درجة قاضي (أ) إلى درجة وكيل محكمة (ب) اعتباراً من ١١/١١/١٤٢٧هـ.
- ثالثاً:** يرقى المشايخ التالية أسماؤهم من درجة قاضي (أ) إلى درجة وكيل محكمة (ب) اعتباراً من ٣/١٢/١٤٢٧هـ:
- ١- عبدالعزيز بن إبراهيم التركي.
- ٢- منصور بن ناصر الشهيل.
- ٣- محمد بن فهد الهويمل.
- ٤- منصور بن عبدالرحمن القفاري.
- ٥- خالد بن عبدالعزيز آل حسين.
- ٦- علي بن عبدالله الشمراي.
- ٧- محمد بن سعيد القحطاني.

- ٨- علي بن محمد جعبور.
٩- إبراهيم بن عبده قاضي.
١٠- محمد بن حواس الحواس.
١١- عبدالرؤوف بن سعد المانع.
١٢- خالد بن سليمان البشر.
١٣- عبدالعزيز بن أحمد العمير.
١٤- عبدالإله بن إبراهيم المروان.
١٥- أحمد بن عبدالله الجعفري.
١٦- عبدالعزيز بن علي الشثري.
١٧- خالد بن صالح العمر.
- رابعاً:** يعين المشايخ التالية أسماؤهم على درجة قاضي (ب) اعتباراً من التاريخ الموضح أمام اسم كل منهم:
- ١- الحسن بن علي بن إبراهيم الغامدي ٦/٦/١٤٣٠هـ
٢- بسم بن محمد بن صالح النجدي ٦/٨/١٤٣٠هـ
٣- ظافر بن محمد بن حسن الشهري ٦/١٠/١٤٣٠هـ
٤- عبدالوهاب بن علي بن منصور زامل ٦/١٦/١٤٣٠هـ
٥- محمود بن عودة بن سلامة العمراني ٦/١٧/١٤٣٠هـ
- ٦- مزهر بن مبروك بن أحمد البارقي ٦/٢٢/١٤٣٠هـ
٧- علي بن أحمد بن حسن عسيري ٦/٢٩/١٤٣٠هـ
٨- فهد بن عبدالعزيز بن فهد الدايل ٦/٣٠/١٤٣٠هـ
٩- أحمد بن صالح بن أحمد الصقعي ٧/٤/١٤٣٠هـ
١٠- أحمد بن سعد بن سعيد الأسمرى ٧/١١/١٤٣٠هـ
١١- عبدالله بن سليمان بن عبدالله السويد ٧/١٤/١٤٣٠هـ
١٢- عبدالله بن حمود بن عبدالله الغفيص ٧/١٤/١٤٣٠هـ
١٣- عبدالرحمن بن خلف بن محمد آل مطلق ٧/١٤/١٤٣٠هـ
- خامساً:** يعين الشيخ محمد بن عبدالله بن إبراهيم العيف على درجة ملازم قضائي اعتباراً من ١٧/٣/١٤٢٩هـ
- سادساً:** على وزير العدل تنفيذ أمرنا هذا.
عبدالله بن عبدالعزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: أ/ ١٨٦
التاريخ: ٣/١٢/١٤٣٠هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة (٤٧) من نظام القضاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ. وبناءً على قرارات مجلس القضاء الأعلى من رقم (٦٨/٢٤٠) ومن رقم (٦٨/٣٦٤) إلى رقم (٦٨/٣٧٥) في ٢٥/١٠/١٤٢٩هـ، وقراري المجلس الأعلى للقضاء رقم (٣٠/٢/٢٣٩) بتاريخ ٢٤/٦/١٤٣٠هـ، ورقم (٣٠/٤/٢٤٦) بتاريخ ٢١/٧/١٤٣٢٠هـ.

أمرنا بما هو آت:

- أولاً:** يرقى الشيخان التالي اسماهما من درجة وكيل محكمة (أ) إلى درجة رئيس محكمة (ب) اعتباراً من ٢١/٧/١٤٢٩هـ
- ١- إياس بن علي بجوي.
٢- محمد بن عبدالله الثنيان.
٣- عبدالرحمن بن أحمد الجاسر.
٤- خالد بن راشد آل رشود.
- ١- سلمان بن عبدالله المهيني ٢٢/١٢/١٤٢٨هـ
٢- إبراهيم بن سليمان الفقاري ١٥/٦/١٤٢٩هـ

- ٧- ماجد بن صالح الدوسري ٢٠/١٠/١٤٢٩هـ
 ٨- فواز بن عبدالرحمن بديوي ٢١/١٠/١٤٢٩هـ
 ٩- حمد بن إبراهيم اللاحم ٨/١١/١٤٢٩هـ
 ١٠- عبدالله بن سليمان البطي ٩/١١/١٤٢٩هـ
 ١١- فيصل بن محمد البريدي ٢٢/١١/١٤٢٩هـ
 ١٢- عبدالرحمن بن عبدالكريم عبدالكريم ٣/١٢/١٤٢٩هـ
سابعاً: يعين الشيخ محمد بن ناصر بن محمد الدوسري على درجة ملازم قضائي.
 ثامناً: على وزير العدل تنفيذ أمرنا هذا.
 عبدالله بن عبدالعزيز.

وبهذه المناسبة رفح وزير العدل د. محمد بن عبد الكريم العيسى شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين على ما يحظى به قطاع القضاء من عناية ودعم مستمرين تمثل في النقلة النوعية الكبيرة لقطاع القضاء في المملكة مدعومة بمشروع الميمون في تطوير المرفق مبيناً أن أمره حفظه الله بترقية ٦٢ قاضياً إلى درجة قاضي استئناف يمثل نقلة نوعية واسعة وغير مسبوقه تترجم الدعم الكبير من خادم الحرمين الشريفين لانطلاق محاكم الاستئناف في المملكة، مشيراً إلى رصد سبعة آلاف مليون ريال لهذا المشروع وتفضله أيده الله بالموافقة على تدشين مرحلته العلمية الأولى العام الجاري وفق محاور عديدة تتوخى أهداف المرحلة القادمة للنظام القضائي في المملكة من بينها تفعيل ثقافة التحكيم وفكرة التوفيق والوساطة الذي تعمل الوزارة حالياً على مشروع تنظيمه المقترح تمهيداً لرفعه للمقام السامي استكمالاً للعديد من الأجندة المناطة بها وفق أحكام المادة (٧١) من نظام القضاء. وأوضح وزير العدل أن الوزارة سبق أن أكدت على أن تفعيل فكرة الوساطة قلصت أعداد القضايا في بعض الدول إلى ٩٠٪ وفي بعض الدول العربية إلى ٧٠٪ وفي بعض الدول الخليجية إلى ٥٠٪ مشيراً إلى أن هذه أرقام كبيرة وفي حال الأخذ بهذا المفهوم الجديد مع تنمية الثقافة الحقوقية لاسيما نشر ثقافة التحكيم، فإنه يتصور أن تنتهي تقريباً أهم معضلة داخل أروقة المحاكم.

- ٥- عبدالله بن صالح الخريجي.
 ٦- ماجد بن محمد الخليفي.
 ٧- إبراهيم بن صالح السلامة.
 ٨- شفق بن عبدالعزيز الضريحي.
 ٩- صالح بن محمد الرثيع.
 ١٠- أحمد بن فهد المروتي.
 ١١- أحمد بن صالح الوشمي.
ثالثاً: يرقى المشايخ التالية أسماؤهم من درجة وكيل محكمة (أ) إلى درجة رئيس محكمة (ب) اعتباراً من ١٨/١١/١٤٢٩هـ:
 ١- عاصم بن ناصر القاسم.
 ٢- إبراهيم بن ناصر السحيباني.
 ٣- عبدالله بن محمد الداود.
 ٤- عبدالله بن محمد العيسى.
 ٥- خالد بن عبدالرحمن بن عثمان.
 ٦- خالد بن عبدالله الحقباني.
 ٧- علي بن سليمان الشويهي.
 ٨- سعد بن محمد المهنا.
 ٩- عمر بن عبدالعزيز التويجري.
 ١٠- صالح بن محمد بن طالب.
 ١١- عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن عيد.
 ١٢- عصام بن عبدالعزيز الراجحي.
 ١٣- خالد بن صالح المويبع.
 ١٤- خالد بن عبدالله الدوهان.
رابعاً: يرقى الشيخ صالح بن راشد الغيث من درجة وكيل محكمة (أ) إلى درجة رئيس محكمة (ب) اعتباراً من ٣/١٢/١٤٢٩هـ.
خامساً: يعين الشيخ مبارك بن أحمد بن ناصر الحارثي على درجة قاضي (ب) اعتباراً من ١٥/٦/١٤٣٠هـ.
سادساً: يرقى المشايخ التالية أسماؤهم من درجة ملازم قضائي إلى درجة قاضي (ج) اعتباراً من التاريخ الموضح أمام اسم كل منهم:
 ١- ماجد بن محمد الماجد ٥/٧/١٤٢٩هـ.
 ٢- عبدالرحمن بن عيسى شماخي ١٠/٦/١٤٢٩هـ.
 ٣- عبدالله بن حمد النمير ٢٨/٦/١٤٢٩هـ.
 ٤- علي بن صالح الحبيب ٩/٨/١٤٢٩هـ.
 ٥- عمر بن عبدالله الحسن ٩/٨/١٤٢٩هـ.
 ٦- عبدالله بن محمد بوعبيد ٧/٩/١٤٢٩هـ.

خادم الحرمين يرعى المؤتمر الدولي لتطوير مرفق القضاء وانطلاق المرحلة العلمية الأولى

(تنوع الأحكام الجنائية نحو تأصيل علمي للعقوبات التقديرية)

المطهر؛ باعتبارها العلامة الفارقة في صرحنا الوطني الكبير، وأن تسريع عملية التقاضي وتوفير كافة ضمانات العدالة تعد العنصر الأهم في المكون التنموي. وأضاف الوزير العيسى أن المرحلة العلمية ستتركز - بمشيئة الله - على دراسة العديد من الخطط والبرامج من بينها: الخطة العدلية المتكاملة لتسريع البت في القضايا، متضمنة عدة محاور من بينها: نشر ثقافة التحكيم، وتفعيل دورها الحقوقي، بطبيعته الخاصة ومزاياه المهمة، كما تشمل الخطة العدلية اقتراح الإلزام بأسلوب الصلح والتوفيق وفق ترتيب نظامي، ودراسة التجارب العالمية بقصر الترافع على مكاتب المحاماة والتعويض عن أتعابها، وإعادة تأهيل المكاتب القضائية بتعزيز دور الباحثين في الشريعة والأنظمة لإعداد الدراسات الشرعية والنظامية، وتحضير القضية، وعلى الأخص جمع مسائلها العلمية وسوابقها القضائية، وكذلك نشر الأحكام واستخلاص مبادئها وفق تصنيف علمي ونشر إلكتروني، والتطبيق الفاعل لتعليمات الحد من الدعاوى الكيدية، والإعداد الجيد لتدريب القضاة وأعاونهم وتلمس مواطن الاحتياج في العملية التدريبية، مؤكداً معاليه على أن أعضاء السلك القضائي يتمتعون بقدر عال من التأهيل والخبرة، ولن يعدو النشاط التدريبي صقل الإمكانيات، وتبادل التجارب والمعلومات، والتواصل مع الآخرين نظرياً وتطبيقياً.

وأشاد الدكتور العيسى بحرص خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو النائب الثاني - حفظهم الله - على الرقي بمستوى العدالة، ورعايته الدائمة، مؤكداً أن القيادة الرشيدة تهدف بتطلعاتها العليا إلى تمكين القضاء السعودي من الاستفادة المستبصرة من العلوم والتقنيات المشروعة.

يدشن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - أعمال المرحلة العلمية الأولى لمشروعه الميمون لتطوير مرفق القضاء، ويرعى المؤتمر الدولي المصاحب بعنوان: (تنوع الأحكام الجنائية - نحو تأصيل علمي للعقوبات التقديرية وتوثيقها).

أوضح ذلك معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى وقال: إن الرعاية الكريمة لتدشين هذا المشروع الطموح وفعالياته العلمية، ومؤتمره المصاحب تمثل نقطة تحول ومنعطفاً مهماً في تاريخنا القضائي، مشمولاً بالإفادة من أرقى المعطيات والخبرات محلياً وعالمياً، وتسخيرها للنهوض بقطاع العدالة بكامل أجهزته ومرافقه، بعد أن استكملت الوزارة - بحمد الله - الاستعدادات لمتطلبات القطاع العدلي فيما يخص المنشآت والتجهيزات وتقنية المعلومات والبوابات الالكترونية التي سيتم تدشينها تباعاً، ودراسة الهيكلة الإدارية. مشيراً إلى أن الوزارة لديها العديد من الخيارات لدراستها وتقويمها والأخذ بالأنسب منها.

وبين معاليه أن الدور الكبير الذي يضطلع به خادم الحرمين الشريفين في هذه النقلة التاريخية يضاف إلى منجزاته الكبيرة لخدمة الشريعة الإسلامية، وأن افتتاحه - أيده الله - لأعمال المرحلة العلمية الأولى من مشروعه لتطوير مرفق القضاء يترجم حجم التطلعات العليا نحو مرفق العدالة، ويضع الوزارة أمام تأكيد جديد لأهمية قيامها بمسؤوليتها العدلية على أكمل وجه، وتجاوز أي عقبة قد تُعيق سرعة إيصال الحقوق لأصحابها، وأكد أن عزم خادم الحرمين الشريفين على كسب رهان الدولة على النجاح الكامل لهذا المشروع بجميع مكوناته، يجعلنا جميعاً على محك المسؤولية، بما يهدف إليه من تسخير المعرفة، والخبرة، والتقنية، والاستثمار في الموارد البشرية لخدمة أحكام الشرع

وزير العدل: التوجه لفصل العمل الإداري عن القضائي في المحاكم

فيما يتعلق بـ«المباني، أو التجهيزات، أو تأهيل المكاتب القضائية»، بكافة المكونات والعناصر الضرورية والكمالية.

وبين العيسى توصل وزارة العدل إلى تطبيق نماذج دولية ينظر القاضي من خلالها فيما يقارب إلى أربعين قضية يوميا، كونها مهياة له بالكامل دون أن تثقل كاهله، موضحاً أن العمل جار وفق ذلك ضمن محاور المرحلة العملية الأولى لانطلاق مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء.

وركز العيسى على أهمية استحداث الإرشاد المبكر للقضية بحيث يتم إنهاؤها قبل وصولها إلى مكتب الوساطة، مضيفاً بقوله «لنصل إلى أداتي ترشيح قبل رفع القضية للمحكمة الابتدائية هما: الإرشاد المبكر، ومكتب الوساطة، يتلو ذلك تأهيل المكتب القضائي بالمستشارين والخبراء والباحثين وفصل العمل الإداري عن العمل القضائي، وتدريب القضاة خاصة على إدارة الوقت واتخاذ القرار».

مضيفاً نحن بحمد الله لدينا كفاءات قضائية على مستوى التأهيل في المادة العلمية، وهذا يشكل أمراً مهماً؛ لأنه محور قضاء المملكة وهو القضاء بشرع الله تعالى الذي لا يمكن المساس بثوابته الراسخة».

وأكد وزير العدل العيسى في حديث خص به «صحيفة الوطن» نشرته يوم ٢٣/١١/٢٠١٤هـ أن جميع خطط الوزارة ومشاريعها تأتي في إطار الإجراءات العملية لخدمة القضاء السعودي العادل، وتهيئة بيئته العصرية المناسبة، وسط تفاعل أعضاء السلك القضائي مع النقلة القضائية الحديثة التي فاق التوقعات.

واختتم معالي وزير العدل حديثه بما لمستته الوزارة من طروحات القضاة وأفكارهم الجديدة التي لم تكن في الأجندة مسبقاً، مرجعاً ذلك إلى بركة علوم الشريعة، التي قال إنها أصلت وصلقت الكفاءات القضائية، بما تحمله من سلاح العلم الشرعي، وسعة الأفق العصري.

كشف معالي الوزير الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى عن توجه وزارة العدل إلى فصل العمل القضائي عن العمل الإداري في المحاكم، فصلاً تاماً؛ من خلال ترتيب جديد لآلية العمل في المحاكم يتضمن إسناد العملية الإدارية في المحاكم إلى مديريين إداريين بالكامل.

وقال أن وزارة العدل ستبذل ما في وسعها لاقتراح نموذج تدريبي للقضاة تتركز أهم محاوره على «تسبب الأحكام، وإدارة الوقت»، مشيراً إلى أهمية تهيئة وتوفير بيئة عدلية وإزالة أي عائق من شأنه التأثير على العمل القضائي، منبهاً إلى استشعار وزارة العدل لأهمية توفير كافة متطلبات هذه البيئة؛ سواء

وزير العدل يعتمد البرنامج التدريبي لوزارة العدل

اعتمد معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى البرنامج التدريبي لعام ١٤٣١هـ والذي تنظمه الإدارة العامة للتطوير الإداري.

وأوضح مدير عام الإدارة العامة للتطوير الإداري الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحسن أنه تم تحديد الاحتياجات الأساسية التي تهم الموظف لتطويره لمواكبة التطور الكبير الذي تعيشه وزارة العدل حالياً وتماشياً مع مشروع الملك عبدالله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء.

وأشار الحسن أن البرنامج والموجه لكافة شرائح الموظفين العاملين في الوزارة وسيستفيد منه (٢٩٠٠) موظف في كافة قطاعات الوزارة المختلفة سيشتمل على إقامة (٥٠) دورة تدريبية لأكثر من (١٢٠٠) موظف و (٢٦) دورة تطويرية يستفيد منها (٦٥٠) موظف بالإضافة إلى إقامة خمس لقاءات تثقيفية وثلاث ندوات وأربع ورش عمل متخصصة.

وزير العدل يفتتح اللقاء الأول لرؤساء كتابات العدل

افتتح الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى وزير العدل يوم ٢٣ / ١١ / ١٤٣٠ هـ أعمال اللقاء الأول لرؤساء كتابات العدل في فندق راديسون ساس في الرياض. وقد ألقى معاليه كلمة ثمن فيها التعاون الكبير بين نخبة من المتخصصين من الوزارة وشركائهم في النجاح في قطاعات الوزارة المختلفة، مشيراً إلى أن العمل التوثيقي في وزارة العدل خطى خطوات جبارة وهو لا يزال يحتاج لمثل هذه اللقاءات والمشاورات.

وكان الحفل الخطابي بدأ بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، ثم ألقى الشيخ عبد العزيز بن محمد المهنا رئيس كتابة العدل الأولى في الرياض كلمة رؤساء كتابات العدل بعد ذلك ألقى الشيخ عبدالمحسن ال مسعد وكيل الوزارة للشؤون القضائية المكلف رئيس لجنة كتاب العدل كلمة أشار فيها إلى أهمية عقد مثل هذه اللقاءات تجسيداً للدور الفاعل والكبير التي تقوم به وزارة العدل لرفع الكفاءة والإجراءات في كتابات العدل بفرعيها.

ثم ألقى حمد بن علي الشويعر ممثل الغرفة التجارية الصناعية في الرياض كلمة قدم فيها شكره وتقديره لوزارة العدل لدعوة الغرفة التجارية لإعمال هذا اللقاء مشيراً إلى أهمية التعاون بين الغرفة ووزارة العدل في دعم العملية التجارية والعقارية في المملكة.

وزراء العدل الخليجيون يقرون القانون الموحد للتسجيل العقاري

شارك معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى أصحاب المعالي وزراء العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يوم ٢٩ / ١١ / ١٤٣٠ هـ أعمال اجتماعهم الحادي والعشرين الذي عقد بمسقط والذي ناقشوا خلاله عدداً من الموضوعات في إطار تعزيز مسيرة التعاون المشترك بين دول المجلس في المجالات العدلية والتشريعية والقضائية.

وزير العدل يلغي وحدة الشكاوى بمكتبه ويدمج أعمالها مع مكتب دعم التواصل

أصدر وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى قراراً بإلغاء مسمى وحدة الشكاوى بمكتب معاليه ليحل محلها (مكتب دعم التواصل) الذي أنشئ في وقت سابق وذلك توحيداً للإجراء، وزيادة في التفاعل مع ما يرد إلى مكتب معاليه من استفسارات وشكاوي ومطالبات من المواطنين.

وأكد المشرف على مكتب دعم التواصل حمد الحوشان أن إلغاء مسمى شعبة الشكاوى ودمج أعمالها في مكتب دعم التواصل لا يعني إلغاء ما كانت تقوم به الشعبة من مهام بل إنه بمثابة توسيع لمفهوم التواصل يشمل أكثر من مجرد تلقي الشكاوى وإحالتها إلى جهتها، كما يعتبر تطويراً وترقية للأداء مع تقديم الخدمة بصورة أحدث وبأساليب أكثر إنجازاً وانسيابية مضيفاً أن دمج الوحدة ضمن مهام مكتب دعم التواصل يعكس النظرة الشاملة لعلاقة الوزارة مع ما يرد إليه من المواطنين وسيفقل من الازدواجية التي ربما تظهر للمراجع أثناء محاولته التواصل المباشر مع مكوناتها.

ولفت الحوشان أن مكتب دعم التواصل مستمر في أداء أعماله بصورة جيدة ويستقبل يومياً العديد من الملاحظات والأوراق والاستدعاءات عبر وسائل التواصل المعلنة، وهي: الهاتف الجوال رقم (٠٥٣٥٩٥٦٥٢٥) للرسائل القصيرة، والرقم (٠١٢١٢٤٧١٠) لاستقبال الفاكس، والرقم (٠١٤٠٢٥٢٥١) للتفاعل الآلي عن خدمات الوزارة، إضافة إلى البريد الإلكتروني لمكتب الدعم والتواصل twasl@moj.gov.sa والبريد الشخصي لمعالي الوزير mohammadalesa@moj.gov.sa.

خطط متكاملة لتدريب القضاة ضمن مشروع الملك عبدالله

استقبل وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى يوم ٢٠ / ١١ / ١٤٣٠ هـ بمكتبه بالوزارة عدد من رؤساء محاكم الاستئناف المعينين. وفي بداية اللقاء رحب العيسى برؤساء المحاكم مثمناً الدور الكبير الذي ستقوم به هذه المحاكم في رقي وتطور أعمال القضاء في المملكة والذي يأتي مواكباً لمشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء. وذكر وزير العدل بأن النقلة القضائية الكبيرة بدأت بالفعل انطلاقاً منها وستأخذ الطابع التأسيسي وفق دراسات علمية بتدشين مرحلتها الأولى مطلع العام ١٤٣١ هـ - إن شاء الله - تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين. وأبان الوزير بأن الوزارة لديها خطط متكاملة في شأن التدريب ستناقش بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء من أجل أن تكون عناصر التدريب فاعلة وتحقق أهدافها المرجوة مؤكداً على أهمية أن تشمل الخطط التدريبية اصطلاح القيادات القضائية بتقديم خبراتها إلى القضاة الجدد موضعاً أهمية الحوار العلمي وتبادل المادة القضائية من خلال حراك عام ولن يكون قاصراً على جهات أخرى غالبها منبت الصلة عن الشأن القضائي تطبيقياً.

المرداس وكيلاً مساعداً لشؤون التوثيق

أصدر معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى قرار بتكليف رئيس كتابة العدل الأولى بجدة الشيخ / أسامة بن إبراهيم المرداس وكيلاً للوزارة المساعد لشؤون التوثيق. من جانبه أعرب المرداس عن شكره العميق لمعالي وزير العدل على هذه الثقة الغالية وتمنى أن يكون عند حسن ظن معالي الوزير. وقد باشر فضيلته العمل يوم السبت ٢٦ / ١١ / ١٤٣٠ هـ. أسرة مجلة العدل تتمنى لفضيلة الشيخ أسامة المرداس مزيداً من التوفيق والنجاح.

إدارة جديدة لتنفيذ الأحكام وحجز الأموال داخل المحاكم

أصدر وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى قراراً بإنشاء إدارة للحجز والتنفيذ بهدف الإشراف مالياً وإدارياً على إدارات الحجز والتنفيذ المستحدثات أخيراً في المحاكم والمختصة في إعداد محاضر الحجز والوقوف على المنقولات المراد إيقاع الحجز عليها وحصرها وتحريزها. وأوضحت الوزارة أن إنشاء هذه الإدارة يأتي تفعيلاً لما ورد في نظام المرافعات الشرعية ولائحته التنظيمية من تخصيص قاض لتنفيذ الأحكام الصادرة، ولأهمية الجانب التنفيذي الذي يعكس احترام أحكام القضاء والتنفيذ الفوري لها وتلافي أي سلبية من شأنها إعاقة تنفيذ الأحكام. يذكر أن إنشاء إدارة الحجز والتنفيذ جاء في سياق عدد من الإجراءات الإدارية الحديثة أنهت الوزارة دراستها كتحديث مفهوم الصلاحيات وفق مبادئ الإدارة الحديثة وإحكام الرقابة على مزاولة الصلاحيات لتكون محققة لأهداف الإدارة في مباشرة مهماتها.

المفلح يشكر القيادة الرشيدة بمناسبة تعيينه على المرتبة (١٤)

صدر قرار مجلس الوزراء مؤخراً بالموافقة على تعيين الشيخ عبدالعزيز بن محمد بن سعد المفلح مديراً عاما لمكتب الوزير بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة العدل.

وبهذه المناسبة أعرب المفلح عن عميق سعادته وجزيل شكره لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني - يحفظهم الله - على هذه الثقة الغالية وثقة معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى، داعياً الله تعالى أن يعينه على أداء الأمانة وأن يكون عند حسن ظن ولاة الأمر وفقهم الله وأن يسهم في منظومة التطوير التي يشهدها المرفق العدلي لتحقيق الآمال المرجوة. أسرة مجلة العدل تتمنى للشيخ المفلح مزيداً من التوفيق والنجاح.